مركز الدراسات البيئية والاجتماعية

CESS

وقود الحرب واستنزاف الموارد

رصد أداء تعدين الذهب في السودان خلال عام ٢٠٢٤

مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS)

تقرير بعنوان:

رصد أداء تعدين الذهب في السودان خلال عام ٢٠٢٤

تاريخ النشر: أبريل ٢٠٢٥

للمزيد من المعلومات:

الموقع الإلكتروني: cess-sudan.com

إنستغرام: @CessSudan

تويتر (X): @CessSudan

فيسبوك : Center of Environmental and Social Studies

٣ - الملخص التنفيذي

٥ - المقدمة

٦ - السياق العالمي

١٠ -انتاج الذهب في السودان

١٣ -١ حول تقرير الحصاد ٢٠٢٤

١٤ - المسؤولية المجتمعية

١٥ - الضرائب والصادر

٢٠ - المعادن الأخرى

مركز الدراسات البيئية والاجتماعية، مركز دراسات سوداني تأسس في ٢٠٢١ بهدف تعزيز العدالة البيئية والاجتماعية. يعمل على معالجة قضايا الموارد والاستخلاص وحقوق الإنسان، وتدهور البيئة، والاستغلال الاقتصادي في السودان من خلال الأبحاث والمناصرة. يركز على تمكين المجتمعات المحلية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السيادة المجتمعية. يسعى مركز الدراسات البيئية والاجتماعية لحماية الفئات الأكثر ضعفا وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة عبر إنشاء شراكات مع الجهات المحلية والدولية

السياق العام

شهد السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣ دمارًا واسعًا في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما أدى إلى نزوح أكثر من ١٤ مليون شخص وانتشار المجاعة. ومع ذلك، استمرت عمليات استخراج الذهب بشكل مكثف، حيث أصبح الذهب مصدراً رئيسياً لتمويل الأطراف المتحاربة، خاصة مع تراجع عائدات النفط

السياق العالمي

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً بشكل غير مسبوق، حيث تجاوزت ٣٠٠٠ دولار للأونصة لأول مرة في التاريخ. يرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، منها العقوبات الاقتصادية وخطر المصادرة: أدت العقوبات على روسيا إلى زيادة الطلب على الذهب كبديل آمن عن الدولار. الاستدانة بضمان احتياطي الذهب: زيادة الاعتماد على الذهب كضمان للقروض الدولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. السياسات الجمركية: فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الواردات الصينية والأوروبية، مما أدى إلى مخاوف من التضخم وزيادة الطلب على الذهب-

إنتاج الذهب في السودان

بلغ إنتاج الذهب في السودان عام ٢٠٢٤ حوالي ٦٤ طناً، بزيادة ملحوظة عن العام السابق. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج المعلن وحجم الصادرات الرسمية، حيث تم تصدير ٢٣ طنًا فقط، مما يشير إلى تهريب كميات كبيرة من الذهب إلى دول الجوار

المسؤولية المجتمعية

على الرغم من أن سياسات المسؤولية المجتمعية تفرض تخصيص ٤٪ من عائدات الذهب للتنمية المحلية، إلا أن هذه الأموال تم تحويلها في كثير من الأحيان لتمويل المجهود الحربي، وشكل مخالفة واضحة لسياسات الدولة المعلنة بخصوص أوجه الصرف، مما أثر سلباً على المجتمعات المحلية

حصيلة الضرائب والصادرات

بلغت حصيلة الضرائب من الذهب حوالي ١٤١ مليون دولار، بينما بلغت حصيلة الصادرات ١,٥٧ مليار دولار، بلغت نسبة الصادر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها ٩٦,٨٪، ومع ذلك لم تستفد الحكومة السودانية سوى من ١٨٣ ألف دولار فقط، مما يعكس ضعف العائد المالي للدولة من هذا القطاع الحيوي

التحديات والانعكاسات

التهريب: يتم تهريب كميات كبيرة من الذهب إلى دول الجوار، خاصة مصر والإمارات

الفساد وغياب الشفافية: أدى غياب الرقابة إلى تحويل أموال المسؤولية المجتمعية لتمويل الحرب بدلاً من التنمية المحلية

التأثيرات البيئية والصحية: أدى الاستخدام المكثف لمواد كيميائية مثل السيانيد والثيوريا إلى تدهور البيئة وزيادة المخاطر الصحية

في ١٥ ابريل ٢٠٢٣ اندلعت الحرب في السودان حيث بدأت من العاصمة الخرطوم، ثم انتشرت بتدريج متسارع شمل أغلب ولايات السودان (١٥ ولاية من اصل ١٨)، نتج عنها –حتى نهاية مارس ٢٠٢٥- أكثر من ١٥٠ الف قتيل[١]، ومئات الآلاف من الجرحي وتحول أكثر من ٤١ مليون مدني إلى نازحين داخل السودان، ولاجئين في دول جوار القريب، وحول العالم[٢] ، كما يعيش نحو ٧٠٪ من سكان البلاد أوضاع مأساوية تفتقر لأبسط مقومات الحياة، وقد عانى السودانيون طوال فترة الحرب من سؤ التغذية الحاد وظروف المجاعة، التي نتجت جزئيا من توقف عمليات الزراعة وإنتاج الغذاء، وبقية الأنشطة الإقتصادية الاخرى، وايضا من المحاولات المتعمدة والمتكررة لحصار ونهب المدن والقرى التي يوجد فيها مدنيون محاصرون، وإغلاق طرق الإمداد وعدم السماح بتدفق المساعدات الغذائية والانسانية عبرها.

أحدثت الحرب تغيرات كبيرة ذات اثر سياسي وإجتماعي وإقتصادي، شملت دماراً كبيراً في البنية التحتية والمنظومة الخدمية[٣] (المؤسسات الصحية والتعليمة والطرق والجسور ومحطات المياه والكهرباء، والامن، وانتاج الغذاء) وبذا اصبحت حرب السودان الان أكبر كارثة انسانية في العالم[٤] ذات اثر بالغ وسيكون لها تداعيات واسعة على السودان ودول الجوار.

رغم ذلك كله، فإن عمليات استنزاف الموارد لا تزال تمثل السمة الأساسية الملازمة للحرب، وهو استنزاف مزدوج إقتصادي دون تعويض وبيئي دون تجديد، تتخذ عمليات الاستهلاك المفرط والإضعاف التدريجي المتسارع للموارد المعدنية وفي مقدمتها الذهب -موضوع هذا التقرير- اهميتها من إستمرار أنشطة التعدين التقليدية والأهلية والشركات المحلية والاجنبية في استخلاص الذهب في جميع المناطق، بشكل مكثف لتمويل العمليات العسكرية[٥]، إلى جانب الضرائب والايرادات الاخرى ظل انتاج الذهب أحد الموارد الأساسية الممول للحرب.

هذا التقرير يصدر وسط ظروف غاية في التعقيد يمر بها السودان جراء الحرب الكارثية التي تهدد وحدة وبقاء الدولة، وتستهدف مواردها الاقتصادية الغنية لمصلحة أمراء الحرب المحليين وارتباطاتهم الخارجية مع العديد من الدول والفاعلين، بناء على ذلك فإن التقرير يتناول أنشطة تعدين الذهب خلال العام ٢٠٢٤، بالتركيز على مراجعة تقارير الاداء الداخلية لوزارة المعادن السودانية وبالاستعانة بالمراقبين المحليين لمركز الدراسات البيئية والاجتماعية في مسعى لعكس أبعاد الحرب المختلفة، فهي ليست فقط محض تقدم وتراجع في العمليات العسكرية ولكنها ايضا تُحدِث تحولات واعادة تشكيل اقتصادية وسياسية وفق أدوات ومعطيات جديدة.

الهدف من هذا التقرير هو تعزيز الشفافية واشراك اصحاب المصلحة في هذه القضايا المصيرية التي ستلعب ادوار حاسمة في تحديد مستقبل البلاد وطبيعة ادارتها، وربما ستحدد مصير البلاد بصورة أكبر من العمليات العسكرية التي تدور الان.

في سياق الحروب السودانية، لعبت الموارد الطبيعية دوراً محورياً في تمويل واستمرار النزاعات، وكان الذهب دائما أبرز هذه الموارد، بل أصبح مصدراً رئيسياً لتمويل الأطراف المتنازعة، واستُخدم الذهب لشراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين، مما أسهم في تأجيج الصراعات بدلاً من توجيه هذه الموارد نحو التنمية الاقتصادية وإرساء البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الاطراف المتحاربة (القوات المسلحة السودانية و مليشيا قوات الدعم السريع) للسيطرة على الأصول ذات العوائد المرتفعة، مثل شبكات التجارة والموارد الطبيعية، من خلال وسائل متعددة، بما في ذلك أعمال السرقة والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات، والاستخدام غير المشروع للقوة ضد المدنيين، حيث تُعد الموارد الطبيعية ذات الربحية المرتفعة هدفاً أستراتيجيا حاسماً، ومربحاً لكسب الحرب او تغيير ميزان القوة على الاقل عبر السيطرة على وسائل الإنتاج. وأدت هذه الديناميكيات المتعددة إلى استنزاف قدرات الدولة، وأحدثت بيئة مناسبة لإعادة إنتاج النخب الإقتصادية أو إفراز أخرى جديدة، بناءً على المنافع والمصالح الاقتصادية المتحققة من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس في ظل الصراع.

الشاهد أن حالة السودان ليست فريدة، ففي العديد من الحروب الكبيرة التي شهدها العالم طرحت الاطراف المتنازعة خطابات وتبنت اساليب سياسية شعبوية، تستغل المشاعر وتحرك العواطف بغرض كسب التأييد لمجموعة أو لأخرى -قد يشمل الخطاب احيانا مطالب شعبية مشروعة- لكن لا يتعدى ذلك حيز الحشد التعبوي ونطاق الخطاب الحربي، ولكن دائما تنكشف حقيقة ودوافع العديد من الأطراف في دعم الحروب بهدف السيطرة على الموارد والمزيد من الهيمنة، فالحرب في أوكرانيا مثلا هي وجه من أوجه السيطرة على المعادن والموارد، وكذلك استمرار الوضع في الكنغو الديمقراطية المنقسم والمتنازع على موارده تاريخيا، بالرغم من تصاعد المعارك فإن التنافس العالمي ينصب على تحديد مستقبل البلد المعين وفق اتفاقيات المعادن مع الدول الاقليمية والقوى العالمية المتنافسة، وكذا الحال بالنسبة للموارد الاخرى مثل حالة «غزة» التي تناقش في بعض الدوائر العالمية كحالة ميناء وساحل ذو جدوى اقتصادية عالية، تمكن من تعزيز السيطرة الامريكية على التجارة العالمية ومحاصرة التوسع الصيني.

عليه، فالسودان ليس بمعزل عن هذه الأشكال من التنافس والتقديرات المتعددة، وبرزت أهمية الذهب في هذه المرحلة، كونه يمثل أعلى صادرات البلاد والمساهم الأول في الحصول على النقد الأجنبي، واصبح قطاع يستوعب أكبرعدد من العاملين بوتيرة متزايدة تضاعفت منذ بداية الحرب، الى جانب ان الذهب هو المورد الذي تتنافس عليه العديد من الدول وفي مقدمتها الامارات العربية المتحدة غير البعيدة عن اطراف الحرب، وتلاحقها اتهامات الجهات الرسمية السودانية بدعم وتمويل مليشيا «قوات الدعم السريع» في حربها ضد الجيش السودان[٦]، وعلى الرغم من هذه الاتهامات، يبدو أن المعدن الأصفر تجاوز الخصومة السياسية، حيث تستمر صادراته إلى الإمارات دون انقطاع[٧]

شهد العام ٢٠٢٤م تطورات اقتصادية وعسكرية وسياسية، انعكست بشكل مؤثرعلى السوق العالمية أدى الى زيادة غير مسبوقة في اسعار الذهب بمعدل استثنائي يمكن اعتباره الأعلى تاريخياً، وتزامنت زيادة اسعار الذهب عالميا مع أحداث سياسية كبيرة وازمات حادة تمر بالسودان، وهو ما يطلق عليه البعض (الحظ غير السعيد)، وهو ما يتسبب في اندفاع عشوائي على استخلاص وتجارة الذهب وتآكل للدولة.

سبق هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في الاسعار، تزامن مع تأسيس دولة جنوب السودان قاد الى زيادة التنافس على الذهب الذي كان سعره في يوليو ٢٠٠٥ حوالي ١٤ دولار/ جرام، وتصاعد مع الأزمة المالية العالمية ليبلغ في يوليو ٢٠١١ حوالي ٥٩ دولار للجرام، بمعدل زيادة ٤٢١٪ ، مع فقدان السودان لعوائد البترول التي كانت تمثل ٩٠٪ من مصادر النقد الأجنبي.

وها هو مره أخرى الذهب يرتفع بالتزامن مع الحرب بصورة قياسية فعند بداية الحرب في أبريل ٢٠٢٣ بلغ سعر الجرام حوالي ٦٣ دولار، وحافظ على معدل ثابت تقريبا حتى يناير ٢٠٢٤ حيث بلغ سعر الجرام حوالي ٦٤ دولار، وبدأ رحلة الصعود بشكل متسارع الى ان وصل الى ٨٦ دولار في يناير ٢٠٢٥ وفي ابريل تجاوز ١٠٠ دولار مقابل الجرام، أي زيادة أكثرمن ٥٠٪ في غضون عام

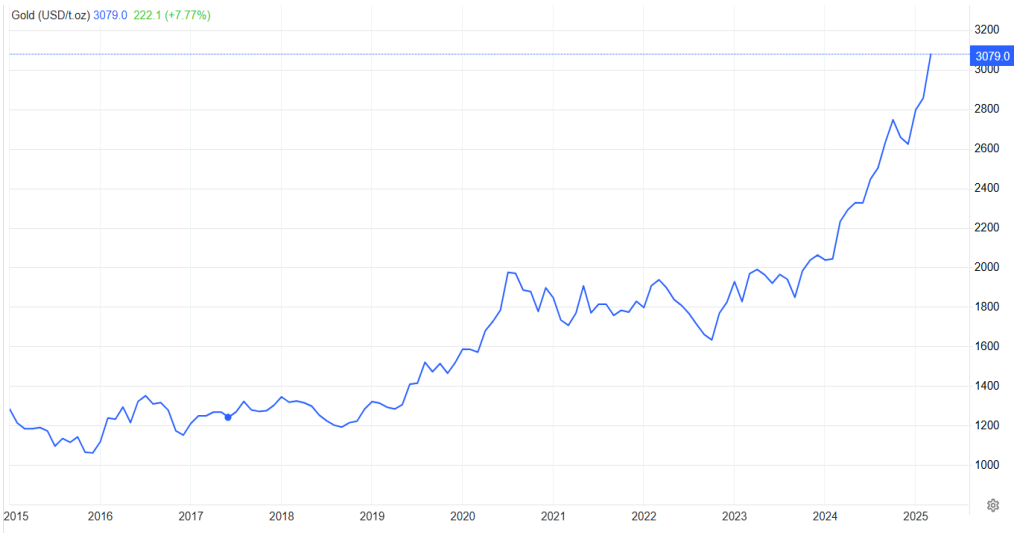

شكل رقم ١ : رسم بياني لزيادة أسعار الذهب -جرام / دولار- في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥

ارتبطت مسببات هذه التحولات بأحداث عالمية كبرى، فقد بدأت المرحلة الاولى لزيادة الأسعار في العام ٢٠٠٧ بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية و مع تراجع الثقة في الدولار. ومؤخراً برزت مؤثرات اخرى كانت من اسباب زيادة اسعار الذهب، ومن ضمنها:-

أولا- العقوبات الاقتصادية وخطر المصادرة

في يناير ٢٠٢٤ تقدم الكونغرس الأمريكي بمقترح يطالب بالسماح لاستخدام الأموال الروسية المجمدة وارباحها لتسليح واعادة اعمار أوكرانيا، وتمت اجازته من الدول الصناعية السبع (G7) في منتصف ٢٠٢٤. وفي وقت لاحق اتفقت دول الاتحاد الاوربي على استخدام عائدات الاصول الروسية المجمدة في الاتحاد والتي تمثل حوالي ١٢٠ مليارات يورو، لدعم الدفاع العسكري وإعمار اوكرانيا. رسخ توجه مجموعة (G7) ذات الاقتصادات المتقدمة مخاوف العديد من الدول، وأثار قلقها من المخاطر الناجمة عن الارتباط بالسوق العالمي عبر استخدام الدولار الأمريكي، وربط الأصول السيادية والديون بالدولار مع الولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة. قادت تلك المخاوف عدد من الدول الى محاولة للتخلص من ديونها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، واستبدال الدولار بزيادة الطلب على الذهب، خصوصا من قبل الصين وروسيا والهند ودول اخرى والعديد من البنوك المركزية، ووجدت في ذلك الاقبال بديلا آمن[٨٩].

كما انها وجدت في سياسات - مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا، وتشكل تحالفا اقتصاديا مؤثرا في العالم النامي، يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، والتقليل من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، خاصة من قبل مجموعة (G7)- الخاصة باستخدام العملات المحلية (الوطنية) في التعاملات التجارية بين الدول الاعضاء، الى درجة وصلت فيها المعاملات التجارية بين الصين وروسيا بالعملات المحلية الى نسبة ٩٥٪ من إجمالي العمليات التجارية في اواخر العام ٢٠٢٣. وقادت تلك السياسات الى زيادة كبيرة في الطلب العالمي للذهب من قبل البنوك المركزية بالتحديد في مثال الصين

ثانيا- الاستدانة بضمان احتياطي الذهب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

لم تكن السياسات المذكورة العامل الوحيد المؤثر على ارتفاع أسعار الذهب، بل هنالك أيضاً نسبة كبيرة من التجارة العالمية -خصوصًا المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة- تعتمد على نظام الاستدانة لفاعلين في التجارة الدولية وفق ضمان الاحتياطي من الذهب. حيث ارتفع حجم الاستدانة من ناحية عدد القروض وقيمتها الإجمالية مع مرور الزمن، وزادت أرباحها إلى درجة أثارت الشكوك عالمياً في مدى مصداقية الدولتين اقتصادياً، بل وصلت إلى حد التشكيك في الضمانات المالية، خاصةً أن حجم احتياطيات تلك الدول من الذهب لا يغطي الديون المتزايدة[١٠].

في سياق من التشكيك وعدم الشفافية المالية والتخوف الاقتصادي، اتجهت الكثير من الدول إلى شراء المزيد من الذهب كملاذ آمن، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على الذهب وارتفاع أسعاره بشكل قياسي. هذا الارتفاع جاء متزامناً مع تراجع أسواق الأسهم والنفط الخام بسبب تصاعد التوترات

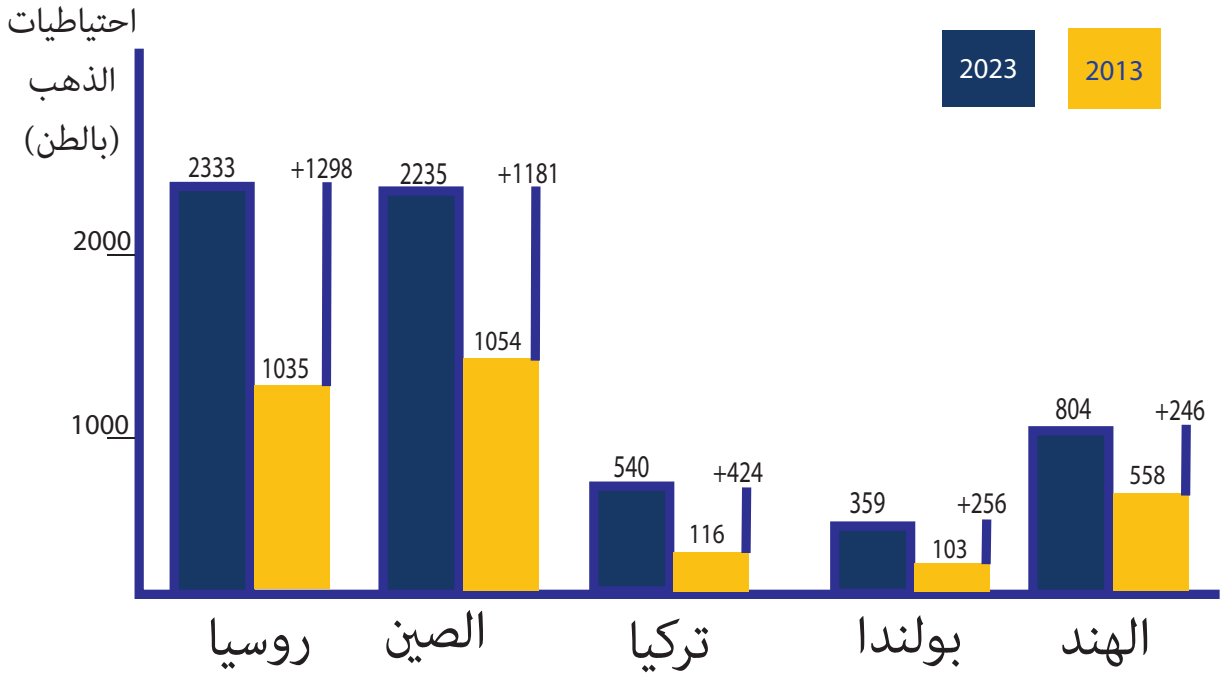

شكل رقم٢: التغيير في احتياطي الذهب الدولة لمدة ١٠ سنوات (بالطن) | ٢٠٢٣ | ٢٠١٣ | المرجع مجلس الذهب العالمي

التجارية والسياسية العالمية، مما عزز من جاذبية الذهب كأصل آمن. علاوة على ذلك، أدى ضعف الدولار الأمريكي وتوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي إلى تعزيز اتجاه الذهب نحو الصعود. كما أن زيادة مشتريات البنوك المركزية من الذهب، وتقليل اعتمادها على سندات الخزانة الأمريكية، أضافت مزيداً من الضغوط على الطلب العالمي. مع ميزة أن الذهب يُعتبر أصلًا لا يحمل ديوناً، على عكس السندات الحكومية التي تمثل التزامات مالية. وهذا يجعله خياراً مثالياً للدول التي تسعى إلى تنويع احتياطاتها بعيدًا عن الأصول المقومة بالدولار، خاصة في ظل المخاوف من قدرة الولايات المتحدة على خدمة ديونها المتصاعدة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الشكوك حول احتياطيات الذهب الأمريكية، خاصة في منشأة "فورت نوكس" اكبر مستودعات إحتياطي الذهب المعروفة رسمياً بأسم (United States Bullion Depository) زادت من حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، فقد أثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت الكميات المعلنة من الذهب موجودة فعلًا، خاصة مع عدم إجراء فحص شامل للمخزون منذ عام ١٩٧٤. هذه الشكوك ترجح من جاذبية الذهب كأصل آمن في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية الحالية[١١].

ثالثا- السياسات الجمركية ما بعد الادارة الأمريكية الجديدة

مر العالم مؤخرًا بمرحلة يطلق عليها الكثيرون اسم «الحرب التجارية» أو «الحمائية الاقتصادية»، حيث شهدت هذه الفترة العديد من القرارات التي فرضت تعريفات جمركية كبيرة على المنتجات الصينية الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة حماية المنتجات المحلية. كما طرحت الإدارة الأمريكية سياسات جديدة أثرت على التعامل مع دول مثل كندا والمكسيك ودول الاتحاد الأوروبي. وقد أدت التعريفات الجمركية، التي تفرضها الولايات المتحدة على الواردات من الصين والاتحاد الأوروبي، إلى مخاوف من ارتفاع التضخم، مما دفع المستثمرين إلى اللجوء للذهب كوسيلة لحماية ثرواتهم.

هذه الإجراءات خَلقت حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية، مما دفع الدول والبنوك المركزية إلى زيادة الطلب على الذهب كملاذ آمن، حيث يُعتبر الذهب أصلًا آمنًا للمستثمرين، خاصة في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، مثل تلك التي نشهدها حالياً بسبب التصعيد في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين[١٢].

بسبب تلك السياسات والتحولات، والنزاع المحتدم والمتصاعد بين سيطرة القطب الواحد عالميا، و رغبة عدد من الدول في تأسيس وبناء نظام عالمي متعدد الاقطاب، ثم السعي للاعتراف بواقعية تلك التعددية واعلانها، بالإضافة الى استمرار النزاع العسكري في أوكرانيا، والتوتر الناتج عن الحروب في الشرق الأوسط والحرب الاقتصادية المحتدمة، قادت جميع هذه العوامل وغيرها الى زيادة التنافس العالمي في الحصول على الذهب، ودفعت القوى الدولية لزيادة احتياطياتها من الذهب، لمواجهة ظروف الحروب القائمة والمتوقعة، وهو ما أدى الى زيادة اسعار الذهب بنسبة فاقت الـ ٦٥٪ قفزاً من متوسط ٦٠ الى ٦٤ الى متوسط ٩٣ الى ٩٥ دولار للجرام، حدث هذا (القفز السعري jmup price) نتيجة للتغير المفاجئ والكبير في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، والتداولات عالية التردد (HFT) التي تُحدث تقلبات حادة في الأسواق المالية ولعدم استقرار الأسواق أو الأحداث الجيوسياسية. وهو ما يبرهن على ان الزيادات في الاسعار ليست سوى انعكاس لأزمات عالمية، وهي تؤدي الى زيادة الطلب عالمياً، الذي بدوره ينعكس سلباً على نزاعات محتدمة في العديد من دول العالم الثالث، ويمتد التأثير على تلك الدول وبيئاتها المحلية بالقدر الذي يوصل الى حالة تفكك اقتصادي وسياسي مريع، وتعبر حالة السودان نموذجاً حي لمدى الضرر الذي قد يصيب الدول النامية.

اقليميا

انعكس النزاع عالمياً بأشكال مختلفة على تجارة الذهب، وظلت سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على التجارة الاقليمية العامل الأهم في المنطقة، وفق سياسات تمويلية محفزة، وتحولها إلى حلقة وصل عالمية أساسية في تجارة الذهب بين دول افريقيا واسيا وارتباطها بالاسواق السويسرية[١٣]. وقد ساهم في ذلك إيجاباً رفع اسم الامارات في منتصف فبراير ٢٠٢٤ من القائمة الرمادية في التجارة العالمية، الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF[١٤])، نتيجة لسياساتها في التعامل مع المعادن، بعد أن قدمت دولة الامارات التزامات للتعاون مع المجموعة لمعالجة النواقص الأستراتيجية في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين الأنظمة المالية والقانونية[١٥]. شككت جهات متعددة في مدى تطبيق ذلك الالتزام[١٦]، وقد تزامن ذلك مع تطورات علاقة الامارات بحرب السودان الحالية، وتصاعد وتيرة الاحداث واتساع مدى تأثير ارتباطها وتمويلها للنزاع، واستفادتها من الذهب السوداني في مقابل ذلك.

على صعيد الانتاج احدثت دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا توسعا كبيرا في حجم الاستثمارت في قطاع التعدين، وقد برزت المملكة العربية السعودية كأعلى دولة حققت تطور في قطاع التعدين ليصبح الركيزة الثالثة في الصناعة بعد النفط والبتروكيماويات، وتضاعف إقتصاد ثروتها المعدنية ليصل إلى أكثر من ٩,٣ ترليونات ريال (٢,٦ ترليون دولار) في العام ٢٠٢٤، وقد ارتبطت التجربة السعودية بالتوسع في الانتاج وتسويق صعود زيادة الاعتماد على المعادن بالمحافظة على البيئة والاستدامة واتصالها بالمعادن المرتبطة بالطاقة وتطور المدن الذكية، بالتركيز على معادن مثل «اللانتانيوم La» و«النيوديميوم » والمعادن الأرضية النادرة (REE) التي تهيمن الصين على انتاجها حيث تمتلك أكبر احتياطي عالمي وتتحكم في سلاسل التوريد.

وأيضا شهدت دول الساحل والقرن الأفريقي توسع في انشطة تعدين الذهب ، والملاحظة الأبرز هي استخدام التقنيات والمعارف السودانية كعامل ظاهر في هذا التطور الاقليمي، بل تم ايضا إستخدام رأس المال والقوى العاملة السودانية كأساس للتطور الاقليمي في كثير من الحالات، على الرغم من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا النمط من الانتاج التعديني الذي يسمى النموذج السوداني[١٧]

لم تقتصر التطورات الاقليمية على زيادة حجم الانتاج ولكن أيضاً برزت قضية سياسات التجارة والتصدير كعامل اقليمي مهم حيث يتم تهريب ذهب السودان الى دول الجوار ويتم واعادة تصديره للاسواق العالمية، على سبيل المثال : زاد حجم الصادارت المصرية من الذهب للامارت وحدها بواقع أكثر من ٤٠٠٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٤، وهو استمرار لسياسة زيادة احتياطيات الذهب لمواجهة الأزمة الاقتصادية والتي زادت بعد الحرب[١٨]، وقادت ضمن حزمة من السياسات الى انخفاض معدلات التضخم، وكذلك فإن العديد من الدول الاقليمية ودول جوار السودان[١٩٢٠] زاد حجم صادراتها من الذهب بعد حرب السودان، وهو ما سيقوم (مركز الدراسات البيئية والاجتماعية - CESS) بتناوله تفصيلا في تقرير لاحقا.

من ابرز الملاحظات حول رؤية السودان لقطاع التعدين عموما والذهب على وجه الخصوص، هي الافتقار إلى النظرة الاقليمية والدولية وارتباطها بالتطورات الاقتصادية والسياسية، وينعكس ذلك سياسيا على غياب المواكبة وعدم الارتباط بالتطورات السياسية، على الاقل من خلال التقارير، على الرغم من وضوح اثر وانعكاس تطورات تجارة الذهب اقليميا وعالميا على تحالفات السودان العسكرية والسياسية.

وفي الجانب الفني يؤثرغياب النظر للتطورات الاقليمية والعالمية عند وضع السياسات والتوقعات للفترات القادمة، ومدى تأثير التحولات السياسية والعسكرية على ذلك، وهو ما يجعل السياسات الراهنة مجرد ردود أفعال للتطورات، فتكون غالباً مُخفِقة في التعامل مع التغيرات السريعة.

صورة (١) عملية طحن الخام وما يترتب عليها من انتشار للغبار.
محمد صلاح عبدالرحمن، جنوب كردفان ٢٠٢٠م.

الإنتاج

ظل حجم انتاج الذهب في السودان يشهد ارتفاع مستمر، بعد أن كان الانتاج لا يزيد عن متوسط ٨ أطنان سنويا قبل العام ٢٠٠٨م، فقد شهد ارتفاعاً مستمراً بعدها وصل الى ٣٤ طن في ٢٠١١، ثم ٨٤ طن في ٢٠١٥ وبلغ أعلى معدل في ٢٠١٧ بانتاج ١٠٧ طن. لكن بدأت معدلات الانتاج (الرسمية) في التراجع بوتيرة متزايدة لتبلغ ٥٥ طن في العام ٢٠١٩، وصلت الى ٤١ طن في ٢٠٢٢، وانحدرت لـ ٢٣ طن في ٢٠٢٣، ثم تصاعد حجم الانتاج الكلي في ٢٠٢٤ ليبلغ ٦٤ طن، أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة صادرات الذهب لتبلغ ٥٠,١٪ من جملة صادرات البلاد خلال العام ٢٠٢٤ كأعلى نسبة يصل اليها في تاريخ السودان مع التراجع الحاد لعائدات المواد البترولية[٢١]، ويعتبر الذهب المصدر الأول للعملات الاجنبية في البلاد.

من الملاحظ زيادة احاطة الدولة في السودان بكمية الذهب المنتج، بالمقارنة مع بيانات ٢٠٢٣ العام الأول للحرب. فقد جاءت الزيادة الملحوظة بمعدل بلغ نحو ٢٧٧٪ حسب الاحصائيات الرسمية، نتج ذلك عن اتباع سياسات جديدة بواسطة الادارة الجديدة لـ (الشركة السودانية للموارد المعدنية) قضت باعفاء الرسوم الخاصة بتجار الذهب[٢٢] وادى قرار مجانية الاجراء الى زيادة معدل تسجيل الذهب رسميا في سجلات الدولة، ومن خلال متابعتنا الميدانية فقد كان ذلك «الإلتزام بالتسجيل» متبعا وملحوظا اكثر خلال الفترة الأولى لإعلان ذلك القرار.

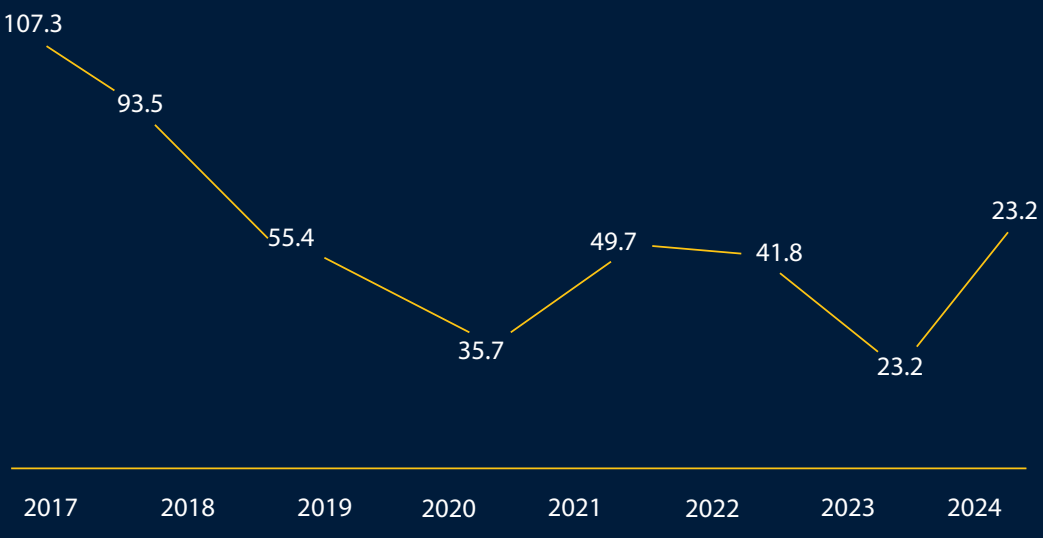

الشكل (٣) مقارنة معدلات الانتاج في السنوات من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٤، الأرقام من البيانات الرسمية لوزارة المعادن والمالية.

الواقع أن عملية حصرالانتاج المحلي -تاريخيا- لم تقوم على احصاء دقيق ومحكم، ولايمكن إعتماد الارقام التي يتم التصريح بها. كانت توضع تقديرات دورية لحجم الانتاج دون الاستناد على أي قاعدة بيانات[١]، وذلك هو السبب في تباين أرقام الانتاج عن حجم الصادر الرسمي، مثلا: اعلنت الحكومة في العام ٢٠٢٤ عن انتاج ٦٤,٤ طن من الذهب، لكن جاء حجم الصادرات حوالي ٢٣ طن فقط (٢٢,٩١٨ طن[٢٣])، اذن حجم الصادر يساوي نسبة ٣٥,٥% فقط من كمية الانتاج المعلنة رغم أن الحكومة لا تحتفظ باحتياطيات ذهب.

هذه النسبة لا تختلف كثيرا عن السنوات السابقة فخلال المرحلة الانتقالية وحتى اندلاع الحرب كانت الجهات الرسمية تقوم بحساب كميات الذهب على أساس تقدير حجم الضرائب الكلي وتحديد عدد الجوالات الكلي وفق للرسوم مقابل كل جوال، حيث يتم وضع تقديرات دورية لحجم الانتاج لا تستند على أي قاعدة بيانات، وهو السبب في تباين أرقام الانتاج بحساب كميات الذهب، ويتم افتراض نسبة انتاج موحدة (واحد جرام للجوال) ويتم على أساسها اعلان حجم الانتاج الكلي بما يعني أنها تقديرات تختلف من مرحلة لأخرى وتعكس درجة من ضعف الاحاطة الدقيقة بانتاج الذهب، وتبين حجم الفراغات المؤسسية في شأن تطوير الإلمام الشامل والتفصيلي بإنتاج الذهب.

عكس تقرير ٢٠٢٤ السنوي مفارقات في تقدير حجم الانتاج خلال السنوات السابقة، حيث خالف جميع التقارير السابقة والاعلانات الرسمية لحجم الانتاج. في مثال واضح لهذا التباين فقد خفض التقرير الاخير حجم الانتاج الكُلي للعام ٢٠٢١، بأثر رجعي، فقد ورد في تقرير ٢٠٢٤ ان الانتاج خلال العام ٢٠٢١ كان قد بلغ ٣٨,٩ طن. وعند مقارنة الأرقام مع تقارير السنوات السابقة وحتى التصريحات الرسمية للشركة السودانية ووزارة المعادن[٢٤] ذكرت أن الانتاج خلال ٢٠٢١ بلغ ٤٩,٧ طن[٢٥].

الشاهد أن عدم التطابق هذا ليس مجرد اختلاف أرقام، بل هو مؤشر لسياسة جديد للتعامل مع الارقام، ويشير ايضا الى احتمالات من ضمنها أن تلك الأرقام الجديدة وضعت كمحاولة لتعظيم حجم نجاحات العام ٢٠٢٤، لكنها في احتمالات أخرى تثير الشكوك حول مدى مصداقية الارقام والاحصائيات بصورة عامة ومدى توفر قاعدة بيانات وذاكرة مؤسسية لدى وزارة المعادن والشركة السودانية للموارد المعدنية، على الرغم من تأكيد الخطاب الرسمي على استعادة كافة البيانات .

مقارنة بين إنتاج شركات التعدين وإنتاج التعدين الأهلي :

تتنوع طرق إنتاج الذهب في السودان تمارس عبر اربع فئات رئيسية هي: التعدين الأهلي (التقليدي)، وشركات الانتاج/الامتياز، وشركات معالجة مخلفات التعدين التقليدي/الكرته، وشركات التعدين الصغير[٢٦]. ينعكس اختلاف هذه التصنيفات ايضاً على سياسة الدولة في التعامل مع أي طريقة من طرق الإنتاج ولها ضوابط وعمل وسياسات ضريبية مختلفة. يهيمن التعدين الأهلي والتقليدي على انتاج الذهب في السودان، بل ان شركات التعدين تعتمد عليه بصورة اساسية - بما يجعلها ليست في مصاف شركات تعدين بالمعني المتعارف عليه عالمياً – فهي تقوم بمعالجة ما ينتجه المعدنون التقليديون، بإستخدام تقنيات أحدث ومواد أكثر قدرة على استخلاص الذهب مثل مادة (السيانيد)، بينما تعتمد شركات معالجة المخلفات كليا على التعدين التقليدي فان شركات الامتياز تعتمد بدرجة كبيرة على عمل المعدنين داخل المساحات المخصصة لها (مربعات التعدين) وتسليم الخام جاهز للشركات (فيما يعرف بالعقد الثلاثي بين الدولة والشركة والمعدن التقليدي) وقد زاد الاعتماد على المعدنين التقليديين بقدر اكبر خصوصا بعد اندلاع الحرب، لذا فان الفصل بين طرق التعدين لا يعكس الواقع بدقة، فهي طرائق إنتاج متداخلة فيما بينها وتعتمد على التعدين التقليدي الذي يتم في ظروف عمل قاسية ويخلف اثاراً بيئيةً كارثية.

خلال العام ٢٠٢٤م بلغ حجم الانتاج حسب التقرير الرسمي الصادر عن وزارة المعادن/ الشركة السودانية للموارد المعدنية ٦٤,٣٦٤ طن[2] ذهب، وقد بلغ الانتاج الكلي للتعدين التقليدي ٥٣,٦ طن مقابل ٥,٧ طن لشركات الانتاج و ٤,٩ طن بواسطة شركات مخلفات التعدين التقليدي بواقع ٨٣,٣٪ الى ٨,٨٪ و ٧,٦٪ على التوالي ونسبة المتبقي حوالي ٠,٣ من شركات التعدين الصغير.

كما هو واضح لم يحدث فرق كبير في مؤشرات معدلات الإنتاج بين العام ٢٠٢٤ والأعوام السابقة، بل تؤكد كل المؤشرات ما ذكرنا بخصوص أن المساهمة الاكبر في الانتاج تعود لانشطة التعدين التقليدي منذ صعود

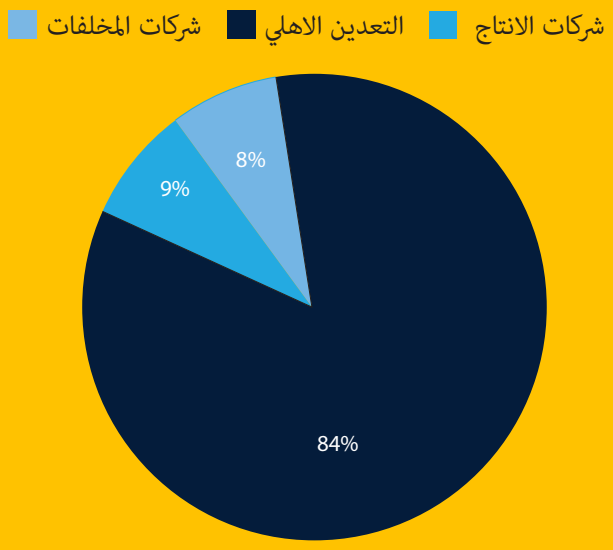

شكل (٤) يوضح مساهمة كل نمط في الإنتاج الكلي.

انتاج الذهب .يوضح الشكل[٢٧] التالي متوسط معدلات انتاج كل نمط في الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٠م.

كانت زيادة مساهمة التعدين التقليدي حسب الاحصائيات الرسمية المعلنة هي العنوان الأهم في العام ٢٠٢٤، وتعد انعكاساً للتوسع الكبير في انشطة التعدين الأهلي والتقليدي، بالاضافة الى تغيير السياسات الضريبة، كما أن انتشار عمليات إستخلاص الذهب عبرالمعالجة باستخدام مواد مثل (الثيوريا) وانتشارالأحواض غير المصرح لها رسمياً، التي يستخدم فيها (السيانيد) أدى الى توسع كبير في النشاط الأهلي وبالمقابل تراجع معدلات انتاج شركات معالجة مخلفات التعدين -التي تعرف محليا باسم «الكرته»- حيث سجلت لأول مرة معدل انتاج أقل من شركات الانتاج.

أدى ذلك لخروج العديد من الشركات عن العمل، مع أن التقارير الرسمية تشير الى حصول ١١ شركة جديدة على تراخيص لمعالجة المخلفات، لكن الواقع أن حتى الشركات الموجودة أصبحت تفضل العمل في الأحواض غير الرسمية التي لا يتم فيها حساب ضريبة شركات المخلفات البالغة ٢٨٪ من الانتاج الكلي، وبذلك فإن توسع التعدين العشوائي/غيرالرسمي، ترتب عليه أن يتم استخدامه كأداة للتهرب من الضرائب التي تخفض الارباح وقد تجعل عملية المعالجة بلا جدوى، ويوازي ذلك توسع استخلاص الذهب داخل المناطق المحمية عسكريا بواسطة الجهات النظامية وفي الغالب لمصلحة بعض الأفراد من تلك المجموعات العسكرية المتنفذة والتي أصبحت تتلقى مبالغ طائلة مقابل توفيرها لخدمة الأمن، والحماية ومنع تطور أي اعتراض من القطاع الخاص أو الدولة.

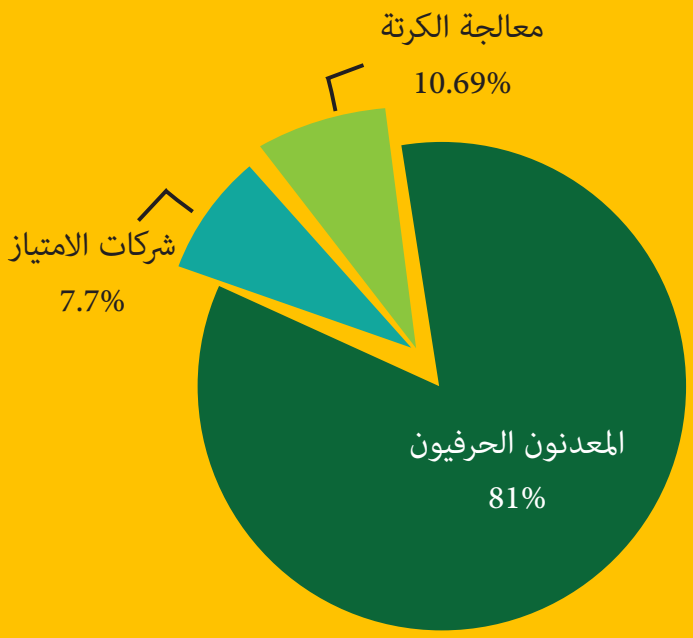

شكل (٥) يوضح مساهمة القطاعات المختلفة خلال السنوات من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٠م

صورة رقم (٢) صورة لموقع تعدين تقليدي.مركز الدراسات البيئية
والاجتماعية النيل الأزرق ٢٠١٩م

تقرير الحصاد ٢٠٢٤:

على عكس السنوات السابقة خلى تقريرا مهماً صدرعن «الشركة السودانية للموارد المعدنية» باسم (حصاد العام ٢٠٢٤) من ذكر اسماء الولايات التي يغطيها التقرير، خصوصا المناطق التي خرجت عن دائرة الانتاج الرسمي بسبب توسع الحرب وغياب الأمن، وعدم الوجود الفعلي لأجهزة الدولة الرسمية، مما جعل محتوى حصرعمليات التعدين وإحصاء الحصاد مجرد تقديرات لكمية الانتاج في المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوداني، وقد سبق أن صرح متحدثون باسم الشركة السودانية للموارد المعدنية أن عملهم يشمل فقط سبع ولايات[٢٨] من أصل ١٨ ولاية، وهي (الشمالية، نهر النيل، البحر الأحمر، كسلا، القضارف، النيل الأزرق وجنوب كردفان) وضمنها مناطق مثل ولاية النيل الأزرق يتم تهريب اغلب إنتاجها من الذهب إلى إثيوبيا، وكذلك الحال في معظم مناطق التعدين بولاية جنوب كردفان التي يتم تهريب الكم الاكبر من انتاجها الى دولة جنوب السودان.

بالإضافة إلى ان مناطق التعدين في ولايات إقليم دارفور وشمال وغرب كردفان اصبحت جميعها خارج نطاق الاشراف الرسمي، وتوجد الان تحت سيطرة جهات مختلفة تتبع لمليشيات الدعم السريع، ويُشكل انتاجها نسبة مقدرة من الانتاج الكلي للذهب في السودان، وعلى وجه الخصوص ولايات جنوب دارفور وشمال كردفان، حيث توجد العديد من مواقع الاستخلاص غير القانونية المرتبطة بالدعم السريع ايضا - حتى الفترة التي سبقت اندلاع الحرب- ولا يوجد تقدير دقيق لحجم انتاجها.

في ذات الوثيقة الجديدة، لم يتم الافصاح عن حجم الانتاج بالترتيب حسب توالي الفترات الزمنية، وهو ما يعكس أيضا تراجع معدلات التدقيق الرسمي، وغياب قاعدة البيانات والمتابعة، على خلاف ما كان متبع في السنوات السابقة، حيث كانت التقارير تحتوي على بيانات أكثر تفصيلا، حتى تلك المبنية على التقديرات. يظل إيراد التفاصيل مهماً لرصد وتوضيح التطورات التي حدثت خلال العام موضوع التقرير، وأثر المراحل المختلفة وفقاً للمعطيات، وعلى سبيل المثال فإن في شهر يناير ٢٠٢٤ فقط انتجت الشركات أكثر من ٢ طن[٢٩] بما يعادل حوالي ٢٠٪ من الانتاج الكلي للعام، وهي نسبة تشير الى تراجع معدل الانتاج بعد ذلك بصورة حادة، وكذلك تراجع قدرة الدولة على الاحاطة بالانتاج، وهي عوامل مهمة خصوصا في فترة الحرب لرصد وتقييم الأداء والانتاج السنوي، فضلا عن كونها تساعد على التخطيط الجيد ووضع السياسات الملائمة لترقية الأداء.

بناء على ما تقدم، ووفقاً لمتابعة التطورات وتوسع عمليات التعدين، فان حجم إنتاج الذهب في السودان خلال العام ٢٠٢٤، يفوق الكميات المعلن عنها بنحو ثلاثة أضعاف -على أقل تقدير- والثابت أن أغلب الذهب المنتج تم تهريبه عبر دول جوار السودان، هو ما أكده تصريح وزير المالية د. جبريل ابراهيم، الذي تناول فيه حصول احدى دول الجوارعلى ٤٨ طن من الذهب السوداني عن طريق التهريب اليها خلال العام ٢٠٢٤، في اشارة الى دولة مصر شمالا، بالاضافة الى عمليات تهريب واسعة النطاق الى وعبر جميع دول الجوار الأخرى.

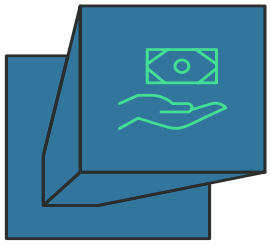

المشاريع المدعومة رسميًا تعكس التزامًا بالسياسات المحلية.

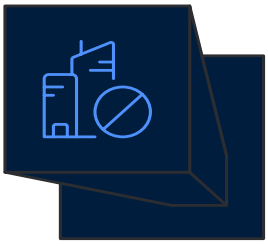

غياب اي أرقام للتنمية يعتبر تراجع للشفافية

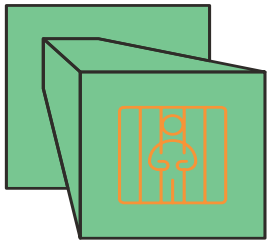

تحول عوائد التنمية للتمويل العسكري

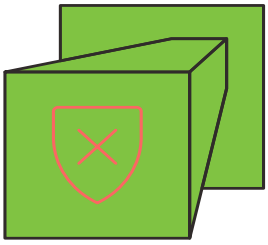

عدم الالتزام بضوابط صرف اموال التنمية المحلية مدخل للفساد

حدثت العديد من التحولات في سياسية المسؤولية المجتمعية خلال السنوات السابقة، فحتى نهايات العام ٢٠١٩ كانت عبارة عن مبالغ غير محددة تدفع طوعا من قبل شركات التعدين للمجتمعات المحلية بطرائق مختلفة، ثم أجري تحول ملزم يقضي بتخصيص نسبة ٤٪ من عائدات الأنتاج كحقوق للتنمية المحلية يتم توزيعها عن طريق «الشركة السودانية للموارد المعدنية» في نهايات العام ٢٠٢١ أصدرت وزارة المالية القرار رقم (٩٠) الذي فرض إيداع نسبة كل محلية في حساب مصرفي منفصل خاص بالمحلية لمنع التغول والتلاعب الاتحادي / المركزي باموال المسؤولية المجتمعية.

بإعتماد المبلغ الذي ورد في التقارير الرسمية عن حصاد العام ٢٠٢٤، ولحساب مبلغ المسؤولية المجتمعية بناءً على نسبة ٤٪ من النسبة الكلية لانتاج الشركة التي تعادل حوالي ٤٠٠ كيلو غرام ذهب، يجب أن تعادل أكثر من ٣١ مليون دولار وفق نسبة ١٠,٦ طن انتاج الشركات ما يعني حساب الجرام بمتوسط ٧٥ دولار .

الواقع إنه لم يتم تحديد نسبة المسؤولية المجتمعية بارقام / مبلغ محدد. ولم يتم توزيع المشاريع حسب الولايات المنتجة، أو توزيع المبالغ المالية حسب المحليات المنتجة، بل وضعت اشارات وبنود صرف عامة مثل (دعم المجهود الحربي) وهو ما سبب المخاوف من تراجع الشفافية التي تعتبر المدخل الأول للفساد و سوء الادارة.

إلى جانب عدم مطابقة نسبة الانتاج بحجم الصرف على المسؤولية المجتمعية فإن عمليات توزيع حقوق التنمية المحلية لا تتم وفق الضوابط الرسمية، حيث تمت اقامة العديد من المشاريع المعلن عنها في محليات لا توجد بها شركات تعدين اصلا، مما يعني أن توزيع العوائد لا يتم وفق الضوابط الرسمية للدولة. (مثال / محلية الدبة).

مقابل ذلك وخلال متابعة ملف المسؤولية المجتمعية في العديد من المحليات المنتجة للذهب اتضح ان الأموال المخصصة للمجتمعات لم يتم إيداعها في حسابات الدولة منذ بداية الحرب (مثال/ محليات ولاية النيل الازرق)، كما تم تحويل هذه الأموال لمصلحة المجهود الحربي في العديد من المناطق وهو ما يتعارض مع سياسات الدولة الرسمية التي اقرت تحديد نسبة للتنمية المحلية تبلغ ٤٪ مقابل ٢٤٪ لمصلحة الدولة يتم صرفها حسب سياسات الدولة.

ان تحويل اموال المسؤولية المجتمعية لتمويل العمليات العسكرية لم يتم من قبل بعض المحليات وحسب، بل قامت «الشركة السودانية للموارد المعدنية» مباشرة برعاية العديد من الفعاليات، والتبرع بنفقات العلاج وغيرها من الإلتزامات الخاصة والعامة، خصما من بنود المسؤولية المجتمعية.

قد يتفق البعض أو يؤيد توجه «الشركة السودانية للموارد المعدنية» بناءً على موقفه هذا من الحرب واطرافها، لكن المهم هنا هو تعارض بنود الصرف مع سياسات الدولة المعلنة، التي تفرض تحويل النسبة لحسابات المحليات وبالتالي فإن تجاوز الضوابط والسياسات، وإتباع منهج الصرف العشوائي يخلق حالة من غياب الضوابط وعدم ضبط الفساد والذي هو احد أهم اسباب فشل السياسات والحكومات بل والدول في العالم الثالث.

حصيلة الضرائب والصادر :

قبل بداية العام ٢٠٢٤م نفذت سياسات ضريبية جديدة احدثت نقلة نوعية وزيادة كبيرة في كمية الذهب المرصود والمسجل من قبل الدولة، شمل ذلك اغلب الذهب المرصود في العام ٢٠٢٣، في نوفمبر بواقع ٠,٧١٦٢٩٧ طن وديسمبر بواقع ١,٥٢٨٩٠٠ طن[٣٠]، وتم أيضا تغيير في تعرفة الضرائب المفروضة على شركات التعدين، حيث أدت لقاءات تشاورية عقدت معظمها في القاهرة [٣١]إلى تخفيض الضرائب الكلية لشركات مخلفات التعدين (الكرته) من نسبة ٣٤٪ الى نسبة ٢٨٪ من الانتاج الكلي.

كما تم وضع سياسة خاصة بالمعالجة واستخلاص الذهب بالخلاطات التي والتي يطلق (Ball Mill) تستخدم مادة الثيوريا، والنمط الجديد الخاص بـ عليها محليا اسم البورما، والتي تركزت بشكل اكبر في سوق منطقة «دار مالي» احد اكبر واهم اسواق التعدين في ولاية نهر النيل في استخدام هذا النمط. بالرغم من صدور قرار مشدد يمنع استخدامها الذي تواصل فعلا طوال العام ٢٠٢٤م ولم يزل مستمرا. ساهم ذلك في اضعاف العائد الضريبي الرسمي رغم توسع انشطة التعدين وارتفاع اسعاره عالمياً، وذلك باستحواز أنشطة الأسواق المحمية على نسبة كبيرة من مخلفات التعدين، والتسبب في عدم جدوى معالجة المخلفات بواسطة الشركات.

وحظي ممارسي ذات انواع المعالجة في معامل خارج الأسواق المحددة بامتياز عدم خضوعهم لأي نظام ضريبي، وتحقيق معدلات متزايدة في حجم الأرباح، وكذلك الحال بالنسبة لممارسي عمليات استخلاص الذهب بإستخدام مادة السيانيد خصوصا في المواقع التي تتبع للجيش (مثال/ منطقة الدروة بالقرب من عطبرة)، هذه الاستثناءات أوجدت امتيازا كبير لأحواض السيانيد المعفية من ضريبة الـ ٢٨٪ ، كما أحدث امتيازا لأنشطة التعدين في المناطق العسكرية، اغرى الكثيرين للدخول في المجال بكثافة جعلت المشهد أقرب إلى (عسكرة موارد الذهب).

السمة العامة لتحولات أنشطة التعدين خلال العام ٢٠٢٤ يمكن اجمالها في :

توسع كبير في استخدام مادة الثيوريا والسيانيد بواسطة الخلاطات والبوليل .

زيادة ملحوظة في مواقع الاستخلاص بواسطة الأحواض غير القانونية في المناطق العسكرية والتي تتمتع بالحماية مقابل ايجار شهري لجهات عسكرية (غالبا تتحول لمصلحة أفراد) مما قاد لتراجع الضرائب الرسمية التي تتحصلها الدولة وانخفاض معدلات الاحاطة بالذهب.

تراجع شركات مخلفات التعدين.

أدي ذلك الى حدوث تحولين مهمين في حصيلة عوائد الدولة :

أولا - الرسوم والعوائد التي تم جمعها : بلغت في محصلتها ٣٦٦,٣٥٧ والتي تعادل حوالي ١٤١,٤٥٠ دولار حسب سعر الدولار في السوق الموازي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، رغم أن المخطط للعام كان ٣٣٦,٣٧٣ والذي يعادل ٣١٠,٠٢١ دولار مقارنة بسعر الدولار في ديسمبر ٢٠٢٣.

رغم أن حساب الحصيلة بالجنيه السوداني تشير الى تقارب الأرقام، إلا أن تراجع قيمة الجنيه السوداني وزيادة التضخم تتطلب قياس القيمة الحقيقية للعملة خصوصا أن سعر الذهب يرتبط ويتأثر بالدولار بصورة يومية، وبذلك فإن حصيلة العوائد خلال العام ٢٠٢٤ بلغت نسبة ٤٥,٦٢٪ من جملة المخطط له.

ثانيا - حصائل الصادر : بلغت القيمة الكلية لحصائل الصادر ١,٥٧٠,٢١١ دولار ويتم اختصارها في التقارير والنشرات الرسمية ب ١,٦ مليار دولار والتي تعادل ٢٢,٩١٨ كيلوغرام ذهب. وهي الحصيلة الكلية بما فيها أرباح شركات الصادر وقيمة الذهب المحلي، وقد بلغ نصيب الحكومة من حصائل الصادر خلال ٢٠٢٤ حوالي ١٨٣ ألف دولار فقط[٣٢].

الملاحظ أنه ورغم اتهامات الحكومة السودانية والعديد من الجهات الاقليمية لدولة الامارات العربية المتحدة بتمويل مليشيا قوات الدعم السريع، ولكن استمر تصدير اغلب ذهب السودان خلال العام ٢٠٢٤ للامارات، ومن جملة حصائل الصادر الرسمي بلغت ١,٥٧٠,٢١١ دولار تم تصدير ١,٥٢٠,١٨٦ دولار[٣٣] منها الى دولة الامارات بما يعادل ٩٦,٨٪.

ورغم صدور العديد من التصريحات الخاصة بايقاف تصدير الذهب الى الامارات واستبدالها بدولة قطر[٣٤٣٥] ، لكن لم تزل الامارات تمثل الوجهة الأساسية لذهب السودان الرسمي وكذلك زادت نسبة وارداتها من مصر بنسبة ٤٠٠٪ فقط خلال الشهور الست الأولى من ٢٠٢٤ مما يشير الى انها الوجهة الاساسية حتى للذهب المهرب لدول الجوار.

بالعودة الى حصائل الصادر، اشارت تقديرات الشركة السودانية للموارد المعدنية الى أن توقعات العام ٢٠٢٤ لحصائل الصادر تصل الى ٢ مليار و١٨٢ مليون دولار[٣٦]، وبخلاف نسبة الحكومة المنخفضة فإن ذلك يشير الى أن النسبة المحققة من حصائل الصادر خلال العام بلغت ١,٥٧٠ وهو ما يعادل ٧١,٩٪.

جملة عوائد الضرائب 141 الف دولار تعادل 45% من المخطط له

حصيلة الصادر تبلغ 1.59 مليار دولار تعادل 71.9% من المخطط له

بالمقابل ومن خلال المتابعة والمقابلات مع العاملين في قطاع التعدين فقد لوحظ أن حساب قيمة الذهب للتجار العاملين في تصدير الذهب في فبراير ٢٠٢٥ يعادل حوالي ٤٧ دولار للجرام بالسعر الموازي في الوقت الذي تعادل فيه أسعار الذهب حوالي ٩٤ دولار للجرام ما يعني أن أقل كمية تصدير رسمية مسموح بها تعادل ١٠ كيلوغرام تبلغ أرباحها حوالي ١٦٠ إلى ٢٠٠ ألف دولار، بمعنى آخر فإن أرباح التاجر في أقل عملية تصدير تعادل ما تجنيه الحكومة من الذهب خلال عام كامل.

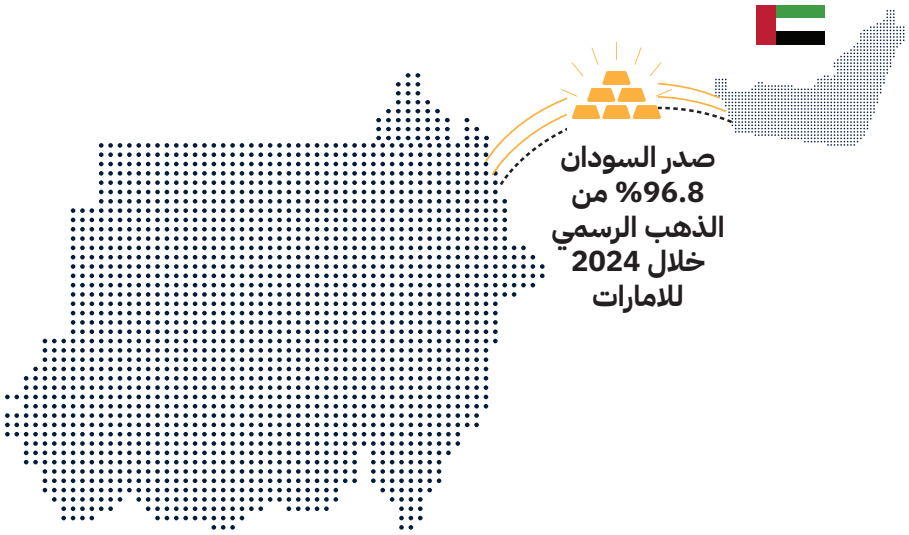

هذه الأرقام ليست استثناء عن تجربة العام ٢٠٢٤ تشير الى أنه خلال الثلاثة أشهر الأولى (الربع الأول) عندما تم تصدير ٧ طن و ٦٢٦ كيلوغرام ذهب بلغت حصائل الصادر ٤٢٨ مليون دولار، ما يعني أن متوسط سعر الجرام حوالي ٥٦,١ دولار في الوقت الذي بلغ فيه السعر العالمي متوسط حوالي ٧٣ دولار، وهو ما يؤكد أن معدل أرباح أقل عملية تصدير ١٠ كيلو غرام تبلغ حوالي ١٦٠ ألف دولار. إن تزايد معدل أرباح القطاع الخاص والمستثمرين بل ودخول مستثمرين جدد مرتبطين بالنظام السياسي لا يعكس سوى ميل معدلات الربح للصعود وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات النقدية في السودان[٣٧] عن ارتباط الحرب اقتصاديا بكونها نتيجة انخفاض ميل معدل الربح ودورها في تحقيق زيادة الأرباح.

كما أشرنا سابقا أن الحكومة السودانية خفضت ضريبة شركات المخلفات من ٣٤٪ من جملة الانتاج بعد التشاور مع الشركات لتصبح ٢٨٪ ، ومره أخرى تم تخفيض النسبة الى ٢٠٪ في بداية العام ٢٠٢٥[٣٨]، بالتوازي مع تلك الاجراءات تم اعلان ايقاف قرارات تخفيض الضرائب للقطاع التقليدي بل تضاعفت الضرائب كثيرا على المعدنين الأهليين.

أدت هذه القرارات الى زيادة كبيرة في الضرائب على العاملين بالاضافة الى تطبيق زيادة دورية مع ارتفاع اسعار الذهب، وأيضا بلغت نسبة التحصيل في بعض الأسواق ١٥ ألف جنيه (مثل العبيدية ودار مالي) رغم وضوح القرار.

كما تعددت جهات جمع الضرائب -على سبيل المثال تقوم ولاية البحر الأحمر بجمع الضرائب من المناجم قبل وصول أسواق التعدين والتي تقوم في العديد من الاحيان بجمع الضرائب مره أخرى وهو ما أدي لزيادة كبيرة في حجم الضرائب في ولاية البحر الأحمر بعد القرارات[٣٩].

قاد ذلك لزيادة الضغط على العاملين، مقابل توفير تسهيلات كبيرة للتجار ومالكي الشركات، وهي خطوات لاتتسق مع رغبة التوسع وتنظيم الانتاج، باعتبار أن التعدين التقليدي هو المساهم الأكبر في حجم الانتاج، بل هي سياسات تساهم في زيادة معدلات الارباح لدى كبار التجار المرتبطين بالفاعلين في الدولة.

هذه النتيجة لا تقتصر على تجارة الذهب فقط بل تشمل أيضا تجارة الآليات والمواد الداخلة في عمليات التعدين التي زادت قيمتها داخل السودان عن الأسواق العالمية بمتوسط ٣٠٠٪ الى ٥٠٠٪ بما في ذلك أسعار الزئبق والثيوريا والسيانيد والبوليل والفحم، والتي تدخل البلاد أما عن طريق التهريب أو عبر تجاوزات لمصلحة أفراد، ويظل الخاسر الأول الشعب السوداني، وتضم سلسلة الخاسرين خزينة الدولة والبيئات والمجتمعات السودانية وفي مقدمتهم العاملين في قطاع التعدين.

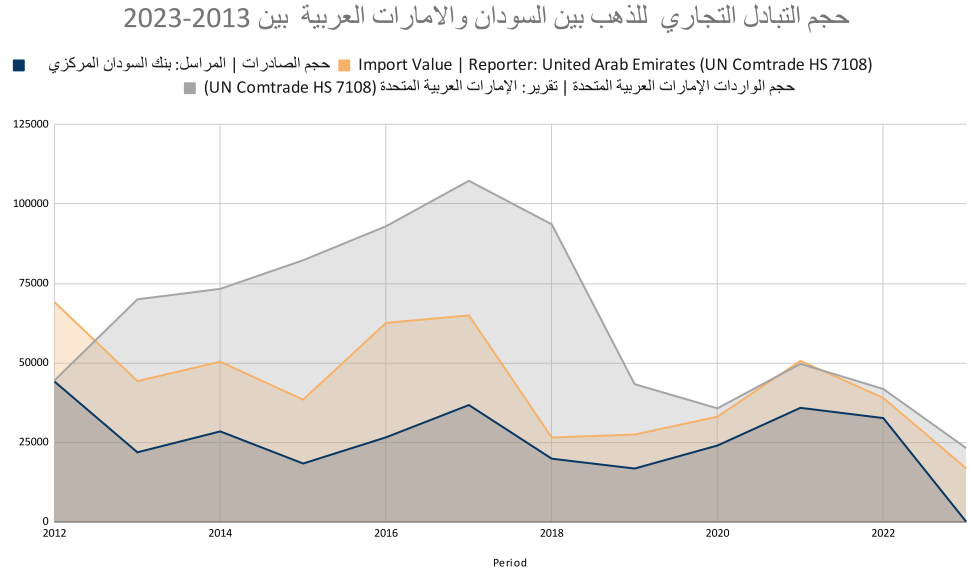

من الادلة الواضحة : -إن أسعار مادة سيانيد الصوديوم تصل من

الأسواق العالمية الى أغلب دول الجوار بما فيها السودان قبل الحرب بما يعادل حوالي ٣٠٠٠ دولار للطن، بهامش فرق من الأسعار العالمية لا يتعدى الـ ٣٠٠ دولار بمعدل زيادة ١٠٪ ، ولكن بعد الحرب بدأت الاسعار في الارتفاع الى ان وصلت الى ١٧ ألف دولار في نهايات العام ٢٠٢٣م بمعدل زيادة عن السعر العالمي بنحو ٦٣٠٪ ، وخلال العام ٢٠٢٤ بلغت الأسعارعلى سبيل المثال في أبريل ٢٠٢٤ مبلغ ٢٠ مليار و ٥٠٠ ألف جنيه سوداني[٤] والتي تعادل حينها بالسعر الموازي أكثر من ١٤٣٠٠ دولار[٤] بمعدل
زيادة نحو ٥٢٩٪ ، وهكذا هو الحال بالنسبة لبقية المواد والآليات.

وبالتوازي مع زيادة معدلات الأرباح في العمليات التجارية المتصلة بإستخلاص الذهب تنعدم الرقابة وتتضاعف المخاطر البيئية والصحية بشكل مُهلك، وتزداد عمليات استزاف الموارد غير المتجددة، وتتزايد أهمية التقييم الجاد والتقويم العاجل.

نصيب الدولة من حصائل الصادر

ارباح اصغر عملية تصدير خلال العام 2024

سياسات بعد الحرب أدت لمضاعفة ارباح التجار الاقرب للحكومة

حجم ارباح طن السيانيد650%

متوسط ربح تجارة مواد الذهب أصبحت 500_300%

750%

350% زيادة ضرائب المعدنين

28%

خفض ضرائب شركات المخلفات

20%

34%

جمهورية السودان
Republic of The Sudan
وزارة المعادن
Ministry of Minerals
الوزير
The Minister

و/ م و/ قرارات/24/ 032

التاريخ:- 30 صفر 1446هـ
الموافق:- 6 أغسطس 2024م

قرارات الوزير

قرار وزاري رقم (32) لسنة 2024م

ضوابط إستخدام طواحين كرات (BALL MILL)، الخلايا الكهربائية والخلاطات الخاصة بصناعة التعدين

إستناداً للوثيقة الدستورية لسنة 2019م، وقرار مجلس الوزراء رقم (104) لسنة 2021م الصادر من رئيس مجلس الوزراء، والسلطات المخولة لي بموجب قانون تنمية الثورة المعدنية والتعدين لسنة 2015م، بوضع ضوابط وتحقيق الرقابة علي قطاع التعدين، وإيفاءاً لسياسات وزارة المعادن الرامية إلي تنظيم العمل وتنسيق الجهود وإحكام السيطرة علي إستخدام مدخلات الإنتاج الخاصة بصناعة التعدين، أُصدِر القرار الأتي نصه:-

أولاً: إسم القرار وبدء العمل به

1. يسمى هذا القرار قرار وزاري رقم (32) لسنة 2024م والخاص بوضع ضوابط إستخدام طواحين كرات (BALL MILL)، الخلايا الكهربائية والخلاطات الخاصة بصناعة التعدين.
2. يُعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

ثانياً: تنظيم إستخدام طواحين كرات (BALL MILL)، الخلايا الكهربائية والخلاطات الخاصة بصناعة التعدين

1. يحظر على أي شخص إستيراد أو تداول أو إستخدام طواحين كرات (BALL MILL)، الخلايا الكهربائية والخلاطات الخاصة بصناعة التعدين ما عدا الشركات العاملة في مجال التعدين والتي لديها إتفاقيات أو عقود تعدين سارية.
2. أي طواحين أو خلايا كهربائية أو خلاطات لم يكتمل بشأنها اجراءات الجمارك وسداد الرسوم الجمركية يتم إعادة تصديرها ولا يجوز السماح بإدخالها.
3. يمهل أصحاب الطواحين التي إكملت إجراءتها الجمركية وتم سداد الرسوم والطواحين والخلايا الكهربائية والخلاطات المستخدمة في أسواق التعدين وفي المعارض مدة شهر إبتداء من تاريخ 2024/9/1م للتخلص منها.
4. تقوم الإدارات القانونية بالوزارة والشركة السودانية بإتخاذ الإجراءات القانونية بالتنسيق مع الجهات المختصة بعد إنتهاء المدة المحددة وفق القرار وفتح دعاوى جنائية بعد مدة الإمهال الواردة في هذا القرار.

ص.ب: ٤١٠ الخرطوم - السودان هاتف: ٢٤٩١٥٥١٥٥١٥٤+ فاكس: ٢٤٩١٨٣٧٩٨٣٣٠+
P.O.Box: 410 Khartoum - Sudan Tel: +249 155005154 Mob: 0120040343 Fax: +249183798330
Email: info@minerals.gov.sd

الشكل (٦)

صورة قرار وزير المعادن الخاص بمنع استخدام البول ميل والخلاطات

قـرارات الـوزيـر

قرار وزاري رقم (1) لسنة 2025م

تحديث أسعار العوائد الجليلة على جوال حجر المعدنين التقليديين

عملاً بقانون تنمية الثروة المعدنية 2015م، ولائحة إستغلال المعادن للعام 2016م، وما خوّل لي من سلطات وصلاحيات وإختصاصات، أُصدر القرار الآتي نصه:-

أولاً: إسم القرار وبدء العمل به

1. يسمى هذا القرار، قرار وزاري رقم (1) لسنة 2025م والخاص بتحديث أسعار العوائد الجليلة على جوال حجر المعدنين التقليديين.
2. يُعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

ثانياً: نص القرار

ينص هذا القرار على الآتي:-

1. تحديث أسعار العوائد الجليلة على جوال حجر المعدنين التقليديين (العوائد الجليلة) من 5,000 جنيه (خمسة ألف جنيه) إلى 7,000 جنيه (سبعة ألف جنيه) سوداني، أي تحصيل العوائد الجليلة بنسبة (10%) من قيمة جوال حجر المعدنين.
2. مراجعة أسعار العوائد الجليلة بناءً على سعر جرام الذهب في الأسواق بصورة دورية خلال العام وتحديث التحصيل.

ثالثاً: التنفيذ

1. ينفذ القرار من تاريخ التوقيع عليه.
2. يتم تحصيل رسوم العوائد الجليلة على جوال حجر المعدنين قبل الإنتاج.
3. التنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة لتنفيذ القرار.
4. على الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة والجهات ذات الصلة وضع القرار موضع التنفيذ.

صدر تحت إسمي وتوقيعي بوزارة المعادن

في الثاني من شهر رجب 1446 هـ الموافق 2025/1/2م

2025

محمد بشير عبدالله

وزيـــر المـــعـــادن

الوزير

P.O.Box: 410 Khartoum - Sudan Tel: +249 Mob: 0120040343

Email: info@minerals.gov.sd

شكل (٧)

صورة لقرار تحديث العوائد على جوال الحجر في نمط التعدين التقليدي/ الاهلي

على غير ما كان يتم في السنوات السابقة يلاحظ أن التقرير الخاص بحصاد العام ٢٠٢٤ ركز حصرا على معدن الذهب، ولم يتطرق بصورة تفصيلية لتطورات انتاج او بيانات عمليات التعدين الخاصة بالمعادن الاخرى (تشمل الجبص والكروم والفوسفات وغيرها من المعادن). ويعد هذا الاغفال الملحوظ لبيانات عمليات انتاج المعادن المختلفة مؤشرا للتوجهات والإهتمامات حيال أستراتيجية التعدين في السودان، ويجعل عمل وزارة المعادن والشركة السودانية للموارد المعدنية منصب فقط على معدن الذهب، وهو ما يؤكد ان الاسم الصحيح لتقرير المعادن السنوي هو (تقرير الذهب السنوي).

رغم استمرار الحرب وتزايد آثارها الكارثية، ولكن شهد العام ٢٠٢٤ مزيد من وضوح السياسات في قطاع التعدين وبالتركيز الاكبر على معدن الذهب. لقد شكلت الحرب اولويات الدولة بتوجيه عائداته الى دعم المجهود الحربي. لم تسعى الحكومة القائمة لتقوية اجهزة الدولة كأداة لمزيد من العوائد، بل المثير للدهشة هو تراجع سلطة الدولة على تعدين الذهب واضعاف سلطتها وعائداتها مقابل توسع الانشطة غير القانونية/ العسكرية للقوات المسلحة الرسمية والعديد من القوات للمساندة، وهو ما يشير الى درجة عالية من عسكرة مورد الذهب واضعاف سلطة الدولة. قاد هذا التوجه الى توسع عشوائي والمزيد من الضغط على الموارد وتلويث البيئة الطبيعية والضغط على القوى البشرية العاملة والمجتمعات المحيطة بالتعدين، لتوفير أعلى معدلات ربح للشركات والتجار/ المصدرين، ويرتبط الكثير منهم بالجهات المتحكمة في السلطة الحاكمة وهو ما يشير إليه ميل معدل الربح للزيادة بوتيرة مرتفعة للغاية لمصلحة اطراف المساندة للقوات المسلحة. ورغم تركيز التقرير على الانتاج الرسمي في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة، ولكن شهدت ولايات كردفان ودارفور التي تسيطر عليها مليشيات/ قوات الدعم السريع عدم استقرار امني ونقص في الوقود ومدخلات الانتاج ما قاد الى انخفاض معدلات الانتاج بصورة عامة باستثناء استمرار العمل في مناطق سنقو وميرشنق، وبصورة مشابهة فقد ارتفعت ارباح التجار المرتبطين بالمليشيات القبلية الى درجة شراء الذهب بحوالي ٣٠-٥٠٪ من الأسعار العالمية وهو ما ينطبق على الدهب المشغول الذي تم الاستيلاء عليه من البنوك ومدخرات المواطنين.

1-Disaster by the Numbers: The Crisis in Sudan, Jan 2025, The New York Times, https://www.nytimes.com/2025/01/07/world/africa/sudan-genocide-numbers.html

٢-أكثر من ٤١ مليون نازح في السودان، أكتوبر ٢٠٢٤، المنظمة الدولية للهجرة

https://shorturl.at/BjwbX

٣-حرب السودان وأثرها المدمر على البنية التحتية، يناير ٢٠٢٥، المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام،

http://: https://shorturl.at/m0ein

٤-السودان: أزمة حقوق إنسان مدمرة - ودعوة أممية إلى تحرك عاجل لإنقاذ البلاد، فبراير ٢٠٢٥، الأمم المتحدة

https://news.un.org/ar/story/2025/02/1139436

5-Declan Walsh, Dec 2024, The Gold Rush at the Heart of a Civil War , The New York Times,

https://www.nytimes.com/2024/12/11/world/africa/sudan-gold-rush-heart-civil-war.html

٦-لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الآتي:

https://shorturl.at/r76g6

٧-لبالارقام..الذهب السوداني .. التصدير للامارات مازال مستمراً ... (٦،٣) طن صدرت في الربع الأول من العام ٢٠٢٤م .... ابوظبي تستورد (٩٠٪) من إنتاج الذهب خلال عام الحرب، الأخبار ، على الرابط التالي:

https://shorturl.at/H84lQ

8-https://www.reuters.com/world/china/chinas-central-bank-ups-gold-reserves-fourth-straight-month-february-2025-03-07/

9-https://caliber.az/en/post/tehran-ramps-up-gold-import-amid-global-economic-uncertainty

10-https://michael-hudson.com/2025/02/why-gold-prices-should-rise-but-dont/

11-https://economictimes.indiatimes.com/news/international/global-trends/americas-gold-missing-rumours-may-set-the-doge-on-gold-reserves/articleshow/118333736.cms#goog_rewarded

12-https://www.bbc.com/news/articles/cqjd90nk25yo

١٣-لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة التقارير التالية :

https://www.swissaid.ch/en/articles/on-the-trail-of-african-gold/

أيضا

: https://www.swissaid.ch/en/media/grosses-risiko-von-russischem-goldimport/

9

: https://www.swissaid.ch/en/articles/the-dark-side-of-the-gold-trade/

١٤-منذ عام ٢٠٠٠، حافظت مجموعة العمل المالي على القائمة السوداء الرسمية (المسماة رسميًا "نداء العمل") والقائمة الرمادية (المسماة رسميًا "الدول الخاضعة للمراقبة")

15-FATF announces decision to remove the United Arab Emirates from its grey list, Feb 2024, Moody's, Available at: https://shorturl.at/DLN6F .

16-https://www.wealthbriefing.com/html/article.php/removing-uae-from-fafts-grey-list-is-dangerous-move .

17-Abdelrahman. M. Salah. Ill. E, "How Sudan's gold boom is changing labour relations in Blue Nile state," March 2020, Rift Valley Institute.

https://shorturl.at/M8N1I .

تعكس هذه السياسات والانماط على التوازن الاجتماعي المحلي، حيث تغيرت المراكز الاقتصادية المحلية أو تغيرت انشطتها من تجارة تاريخية الى انشطة ذهب تتطلب تغيير في التحالفات واستخدام للقوة العسكرية والتحالفات القبلية، وهي ما سيتم تناوله بتفصيل في تقرير قادم

18-https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-03-10/egyptian-inflation-plunges-by-almost-half-as-fx-crunch-wears-off

١٩- حول وصول الذهب السوداني الى تشاد :

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=745272997605595&id=100063687034961

٢٠-وصول الذهب السوداني الى افريقيا الوسطى لمصلحة قائد مجموعة فاغنر العسكرية:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/25/%D9%88%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AA-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D9%82%D8%A8%D9%84

٢١ -بنك السودان، مارس ٢٠٢٥، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي:

https://cbos.gov.sd/ar/content/%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024

22-Mohamed Alamin, Simon Marks, Feb 2025, Sudan's Gold Output Spikes Amid War as New Mining Deals Signed, Available at: https://shorturl.at/ey5E7

٢٣-بنك السودان، مارس ٢٠٢٥، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي:

24-https://www.alrakoba.net/31695410/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%AC-49-7-%D8%B7%D9%86%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2021

٢٥-تمت مراجعة الأرقام والتأكد منها من خلال الاطلاع على تقرير الأداء غير المنشور للشركة السودانية للموارد المعدنية خلال العام ٢٠٢١ .

٢٦-محمد صلاح عبدالرحمن، ٢٠١٨ ، سعر الذهب: التكلفة البيئية والإجتماعية للتعدين، "مكتبة جزيرة الورد، القاهرة"

27-Abdelrahman, Mohamed Salah. 2022, How Mercury is Poisoning a Nation And gross mismanagement is aggravating the problem, STPT, Available at:

٢٨- نمو غير متوقع لإيرادات السودان من صادرات الذهب، أبريل ٢٠٢٤، صحيفة العرب، التقرير متوفر على:

https://www-alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alarab.co.uk/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8?amp

29-Fueling Sudan's War How Gold Exports and Smuggling Are Prolonging Sudan's War, Oct 2024, STPT & New Features Multimedia, available at:

https://sudantransparency.org/fueling-sudans-war-how-gold-exports-and-smuggling-are-prolonging-the-conflict/

٣١ ورد تصريح رسمي بعقد لقاء وزير المعادن ووزير المالية وادارات الشركة السودانية وهيئة الأبحاث الجيولوجية عبر الصفحة الرسمية للشركة السودانية:

https://m.facebook.com/story.php/?id=100064674409035&story_fbid=808509514648188

٣٢-رغم أن حصائل الصادر انخفضت بشكل كبير ولكن واجهت الحكومة العديد من المصاعب في الحصول على حصائل الصادر مما دفع بنك السودان الى اصدار قوائم انذار للشركات مرات عديدة. لمزيد من التفاصيل:

https://brodcast-news.com/%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2%d9%8a-%d9%8a%d9%86%d8%b0%d8%b1-48-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b8%d8%b1/

٣٣-بنك السودان، مارس ٢٠٢٥، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي:

https://cbos.gov.sd/ar/content/%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024

٣٤-صرح وزير التجارة السوداني بالتوقيع على انشاء مصفاة ذهب في قطر لايقاف التصدير للامارات:

https://asharq.com/reports/87038/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%87/

٣٥-بداية العام ٢٠٢٥ أعيد التأكيد على توقيع شراكة اقتصادية بواسطة وكيل وزارة المالية تقضي بتحويل وجهة صادر الذهب لقطر:

٣٦-أعلنت الشركة السوانية عن المخطط/المتوقع من حصيلة الصادر خلال العام ٢٠٢٤ عبر عدد من التصريحات من ضمنها وكالة السودان للأنباء:

٣٧-بندر نوري، ٢٠٢٤، الاقتصاد السياسي لحرب السودان، متاح على:

٣٨-بعد التشاور مع شركات التعدين تم تخفيض نسبة الضرائب الى ٢٠٪ ضمن حزمة الاجراءات والتسهيلات

39-https://www.facebook.com/share/p/15yYCSagNt/

٤٠-نموذج للسيانيد المعروض على مواقع التواصل الاجتماعي عبر الرابط التالي:

https://asharq.com/reports/87038/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%87/

٤١-أسعار الدولار مقابل الجنيه السوداني في أبريل ٢٠٢٤ بلغت ٠٢٤١ الى ٠٤٤١ جنيه سوداني وقد تم حساب المتوسط ٠٣٤١ جنيه، تمت مراجعة الأسعار من مصادر متنوعة منها:

https://www.sudanakhbar.com/1508113

مركز الدراسات البيئية والاجتماعية

CESS